صراع جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية بعد انطلاق الثورة.

د.محمد بكار/جامعة حسيبة بن بوعلي/الشلف.

لقد مرت الحركة الاستقلالية الجزائرية بعدة أطوار ومراحل خلال مسيرتها النضالية منذ تأسيس نجم شمال إفريقيا عام 1926، واستطاعت الحركة الاحتفاظ بمصالي الحاج لفترة فاقت العقدين على رأس الحزب لتظهر حرب الزعامات من أجل التموقع على هرم الحركة بعد الحرب العالمية الثانية لعدة اعتبارات موضوعية بالإضافة إلى الأمل في تسيير ديمقراطي يخدم المناضلين ومستقبل الحركة ككل، إلا أنّ النعرات الشخصية لعبت دورا كبيرا في تشكيل العصب داخل صفوف الحزب مما أدى إلى تفككه لما عصفت به أول عاصفة عام 1950 إثر اكتشاف المنظمة الخاصة واعتقال جل المناضلين النشطاء لهذا التنظيم العسكري قبل الثورة.

ومن المفارقات أن الحزب الاستقلالي المتمثل في حزب الشعب ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية قد ترك قادته جذور الأزمة تستأصل دون القيام بتشخيص الأخطاء المرتكبة ودراسة الهفوات ما بين 1936 و1945 وذلك في مؤتمر قادر على جمع كوادر الحزب ومعاقبة المتسببين الذين جرّوا الشعب في دوامة حوادث ماي 1945 الدامية، حيث بقيت أحداثها مجهولة حتى لدى مصالي الحاج الذي اعترف بهذا في مذكراته. ولربما لعبت الظروف التي مرّ بها مصالي بعيدا عن الحزب دورا في ظهور مطامع البعض من المسؤولين في المؤتمر الذي نظم سنة 1947 والذي تمخض عنه بروز كتل داخل صفوف المناضلين مما جعل يحي بوعزيز يحصرها في أربع تكتلات أساسية تكيد لبعضها البعض وهي:

1- الحركة البرلمانية المسيرة من طرف منتخبين غير متفاهمين وغير منضبطين ويتنقلون بين الجزائر وباريس دون علم قيادة الحزب.

2- تكتل الدباغين وبوقادوم ودردور، الذين يسافرون إلى الخارج دون إشعار الحزب.

3- تكتل مزغنة وخيضر الذين يعملان بانضباط واتفاق مع الحزب.

4- وهناك في مستوى الحزب بلبلة وخصوصيات بين القيادة والشباب بين البيبيا (القدماء) والأمتيلدي (الشباب)[1].

وهكذا ازدادت الانقسامات داخل الحزب بتولي الدكتور الأمين دباغين القيادة كرجل ثاني خلال المؤتمر الذي نظمه الحزب بالمرادية (الجزائر) عام 1947، وعول عليه

البعض من المناضلين كبودة إلى أن ظهرت الأزمة البربرية عام 1949 التي توغلت في صفوف الحزب في فرنسا أولا لتنتقل إلى الجزائر بعدها. وعين الحسين لحول أمينا عاما للحزب في أواخر عام 1948 وتسلمها رسميا في أول جانفي 1949. وأظهر الميوعة والجمود وعدم التبصر وأحيانا عدم الكفاءة، وفي عهده تم اصطياد قدماء المناضلين وسيطرت الصداقة والجمود والنظام البيروقراطي على حياة الحزب وهيمن على الأمين بعض المثقفين بصفة جذرية الذين أملوا عليه سياستهم وتوجيهاتهم واتضح أنه عديم البصيرة ولا يعرف كيف يرد عندما تداهمه الأحداث[2].

وقد عزّز هذه الأزمة وجود مصالي الحاج في الإقامة الجبرية ببوزريعة ممّا جعله في وضعية صعبة لا تسمح له بمراقبة ما يجري داخل الحزب من تجاوزات تسبب فيها بعض القياديين خاصة في صفوف اللجنة المركزية للحزب من تعيين في المراكز القيادية أو إقصاء البعض حسب الأهواء. ويمكن القول أن الأحداث تسارعت ليعرف الجناح العسكري لحركة انتصار الحريات الديمقراطية أزمة هو الآخر بعد اكتشاف أمر مناضليه يوم 18 ماس 1950. وظهر في الأفق تصدع الحزب بفعل تشكل عصبتين، فمن الموالين لمصالي داخل اللجنة المركزية: أحمد مزغنة، ومولاي مرباح، وعابد بوحافة، وسليمان أما خصومه وهم: دردور، وبوقادوم، والدباغين، وشوقي مصطفاي، وأحمد بودة، وحسين لحول، ودعاة البربريزم: ولد حمودة، وبناي، وأوصديق[3]. وبعد التقرير الذي وجهه مصالي الحاج إلى مؤتمر الحزب الذي دعت إليه اللجنة المركزية في ديسمبر 1953، طالب بالسلطات المطلقة ليسير الحزب ويقوم اعوجاجه ولو على بعد 1600 كلم. واستخلص بالإضافة إلى هذا وفي السياق نفسه يحي بوعزيز حين علق على ما حدث بالقول:" وقد يكون محقا فيما ذكره كله أو بعضه. كما سيبقى هو المؤسس والقائد للحركة الوطنية الاستقلالية إلى غاية 1954 دون منازع ولكن موقفه بعد اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 غير مبرر وغير معقول ولا يمكن تجاوزه وكشف عن قصر بعد نظره للأحداث والتطورات واتضح أن قطار الحوادث السريع قد تجاوزه وتخطاه فلم يعد يرى الأشياء على حقيقتها أو أن التعصب أعمى بصيرته، فكتب له تلك النهاية غير السعيدة التي تأسف لها كل رفاق دربه ولكنهم لم يستطيعوا أن ينقذوه[4].

وبعد اندلاع الثورة وتأسيس مصالي الحاج الحركة الوطنية الجزائرية لدعم أطروحته السياسية المناهضة للثورة، فإنه وضع نهاية لمسار حركة انتصار الحريات الديمقراطية التاريخية، وكوّن جيشا سماه"جيش الشعب الجزائري"، وأوكل إليه مهمة انتزاع راية الكفاح من جيش التحرير الوطني ليعمل استراتيجيا لمصلحة جيش الاحتلال. وبالنسبة للسلطة الاستعمارية التي تورطت في حرب من أجل الاحتفاظ

بمستعمرتي تونس والمغرب، تفاجأت باندلاع ثورة نوفمبر وحاولت الرد بسرعة بتعزيز الإمدادات العسكرية اللوجستيكية استعدادا للمواجهة. ولغربة الأمور حلت حركة انتصار الحريات الديمقراطية يوم 5 نوفمبر 1954، وأوقفت عدد كبير من مسئوليها ومناضليها[5]. ولكن تجربة "الجنرال" المصالي الخاسر (بلونيس) قد منيت بالفشل الذريع الساحق رغم المجازر التي قام بها جمع من أتباعه في عدة أنحاء من القطر الجزائري[6]. ومع بداية شهر مارس 1955 تم تأسيس في القاهرة لجنة مسماة "جبهة تحرير الجزائر"، والهدف من هذا التأسيس هو تخليص الجزائر من الهيمنة الخارجية. وتكونت هذه اللجنة من الممثلين للأحزاب الوطنية الجزائرية في القاهرة وهم على التوالي:

- أحمد مزغنة، ممثل جناح المصاليين.
- حسين لحول، قائد الجناح الثاني للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية الذين يطلق عليهم تسمية "المركزيين".
- محمد خيضر، قائد اللجنة الثورية للوحدة والعمل.
- أحمد بن بلة، الذي يعتبر حتى الآن قائد للحركة الثورية ولو من القاهرة.
- الشادلي المكي، ممثل سابق لحزب الشعب بالقاهرة.
- آيت أحمد حسين، ومحمد يزيد، من حزب الشعب، حيث التحق الأول بالقيادة الخارجية، بينما التحق الثاني بالمركزيين.
- أحمد بيوض، ممثل الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري[7].

والشيء الملاحظ أن أول من أمضى على الاتفاق هو البشير الابراهيمي، رئيس جمعية العلماء المسلمين الإصلاحية، وإلى جانبه الشيخ فضيل الورتلاني، ممثل دائم لجمعية العلماء، وعضو منظمة الإخوان المسلمين. ويمكن القول أن هذه اللجنة هي التي عينت وفدا لها لحضور مؤتمر بندونغ الذي أقيم في أندونيسيا يوم 18 أبريل 1955. وحسب ما ورد في التقارير السرية لمصلحة الربط الشمال الإفريقي (S.L.N.A) التي عوضت مركز الاستعلامات والدراسات (C.I.E)، فإن جمعية العلماء المسلمين لم تتوقف عن حشر نفسها وسط الحركات الوطنية الأخرى حتى تلعب الدور المنوط لها والمشاركة في الثورة بالدعم المعنوي والمادي خاصة، أما الحزب الشيوعي الجزائري فقد حاول هو أيضا التقرب من الثورة بعدما بقي في الهامش خاصة بتراجع نتائجه في الانتخابات المنظمة[8].

بعد نجاح ثورة نوفمبر 1954 داخليا وخارجيا كان لا بدّ للاستعمار اتخاذ التدابير والبحث عن البدائل للتخفيف من حدّة التوتر، لهذا فإن السياسة الفرنسية هي التي أوجدت وشجعت النشاط الانقسامي في الجزائر بقصد تعطيل انتصار حرب التحرير[9].

وانطلاقا من تأويلات البعض أن إشعال فتيل الثورة باسم مصالي كان ليجنب الجزائر طول الفترة الاستعمارية وحتى يشكل هذا ورقة ضاغطة للتعجيل بالمفاوضات الجزائرية-الفرنسية، لكننا اكتشفنا العكس وذلك بعدم اهتمام الاستعمار بمثل هذه القضايا أصلا، فكل ما وجدناه من وثائق وتصريحات وحتى الجرائد الفرنسية إنما تؤكد سكوت السلطة الاستعمارية متعمدة عن ما اقترفته الحركة الوطنية الجزائرية من تجاوزات وخروقات في صفوف من انضموا إلى ثورة نوفمبر لتكريس الفتنة، وحتى مصالي لم يطلق سراحه إلا بعد تولي ديغول رئاسة فرنسا عام 1958، ممّا فتح باب التأويل وبقيت الاتصالات بين الحكومة الفرنسية والمصاليين مجرد لقاءات غير رسمية تثير الإثارة والتفرقة وبعيدة عن المفاوضات الرسمية لما يخدم الثورة والقضية الوطنية. وتضمنت التقارير السرية بعض نشاطات الحركة الوطنية الجزائرية (M.N.A) التي واصلت نضالها بتوزيع المناشير التحريضية ضد الاستعمار ومطالبة الشعب الجزائري بدعم جيش التحرير، ففي هذا الشهر وزعت وثيقتين سريتين[10]، وهذا إنما يفسر ذلك التراجع للحركة التي لم تستطع فرض نفسها بديلة لجبهة التحرير الوطني. و يمكن إدراج تصرفها هذا ضمن نطاق النفاق السياسي الذي انتهجته الحركة بعدما أصبحت المصالية محل شبهة وسببا في إثارة الفتنة بعد انطلاق الثورة بدون زعيم وبقيادة جماعية ألزمت مصالي الحاج المغامرة بتاريخه الطويل من أجل الإبقاء على زعامته دون التفكير في الالتحاق بمن خرجوا عن طاعته، لكن هؤلاء نجحوا في جعل الشعب يحتضن ثورته رغم المكائد ونقص الإمكانيات اللوجستيكية والتنظيمية. وخلال شهر ماي 1955 شهدت مدينة باريس عدّة مشادّات بين جناح جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية خاصة بين المتأثرين بما ينشر من مطبوعات سرية في "العمل الجزائري" التابعة لجبهة التحرير الوطني و"صوت الشعب" التابعة لحركة المصاليين مع تهديد كل جهة للجهة الأخرى، كما حاول بعض العمال من المغتربين الجزائريين الوافدين من فرنسا والمتعاطفين مع جناح حسين لحول الالتحاق بمن التحقوا بجبهة التحرير الوطني[11]. وذكر التقرير السري لمصلحة الربط للشمال الإفريقي (S.L.N.A) في شهر أبريل أن الحركة الوطنية الجزائرية حاولت التواجد بقوة في عمالة قسنطينة، وأن "صوت الشعب" الموزعة في شهر مارس 1954 أشارت أن أبناء مصالي في الأوراس والقبائل يتمسكون جيدا بشعارات الحرية. ومن جهة أخرى عرفت الساحة السياسية تغييرات عدّة وهذا برفض المتشددين والمتطرفين منذ أبريل الامتثال إلى أوامر الحركة الوطنية الجزائرية، وصرحوا أنهم لن يخضعوا إلاّ لأوامر قائدهم ابن بلة، عضو اللجنة المسئولة عن جبهة التحرير الوطني[12]. واعتمدت جبهة التحرير على غرار الكفاح المسلح والسياسي على المقاطعة الاقتصادية لضرب اقتصاد المستعمر في الصميم من جهة، ومن جهة أخرى تعبئة

الشعب الجزائري حول قضية وطنه وعدالة ثورته، واتخذت جملة من القرارات منها مبادرة ضدّ منع التدخين واستهلاك الكهول ومقاطعة المقاهي ودور السينما. وللوقوف في وجه حركة التحرير الوطني التي بدأت تمارس ضغوطات على المناضلين المناهضين لها، حاول مصالي الحاج التحرك للاحتفاظ بحركته الوطنية الجزائرية بفرض البعض من السلطة. ففي يوم 20 جويلية 1955 وجه برقية للأربعة الكبار المجتمعين بجنيف مطالبا بدراسة القضية الجزائرية ضمن جدول أعمال الاجتماع. ومن جملة ما اقترحه علهم: تنفيذ وقف إطلاق النار بصفة استعجالية وفتح حوار لإيجاد حل مرضي للقضية الجزائرية[13]. ومن جهتها وتنفيذا لما جاء في بيان 1 نوفمبر 1954، قام مختلف زعماء جبهة التحرير الوطني اللاجئين بالقاهرة سنة 1955 بتكثيف الجهود وذلك ببعث مذكرات وبرقيات ودعوات إلى رؤساء الحكومات العربية للحصول على مساعدات لدول المغرب العربي من أجل تحقيق الاستقلال الكامل[14].

وهكذا أصبح السباق مفتوحا للنضال السياسي خارج الجزائر من أجل اكتساب تأييد دولي لهذه الحركة أو تلك، لكن الواقع أثبت أن جبهة التحرير الوطني كسبت الرهان لكونها تموقعت في أحسن رواق لربح المعركة الخارجية بالرهان على القاهرة التي وجدت في قادتها كل الدعم والسند المادي والمعنوي وخاصة إمكانية التقرب من السلك الدبلوماسي للتعريف بالثورة واكتساب مؤيدين لها دوليا.

وبمناسبة الاحتفال بذكرى الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830، قامت الحركة الوطنية الجزائرية يوم 5 جويلية 1955 بتوزيع منشور تضمن سرد تاريخي للغزو واحتوى على توضيح بيّن رفض الجزائريين لسياسة الإلحاق، كما طالبت الحركة من الشعب الجزائري الوقوف متضامنا ومدعما لمحاربي التحرير. ويوم 8 جويلية وزع منشورا ثانيا من قبل الحركة الوطنية المصالية تحت عنوان "حكم على المناضل الجزائري الكبير مصطفى بن بولعيد بالإعدام"، حبث عاتب بقوة الحكم الصادر في حق العضو القيادي لجبهة التحرير الوطني وبوشمال أحمد، كما رافق المنشور وجود قصاصة مرافقة لتملأ وتمضى ثم تقطع لترسل من قبل القارئ إلى رئيس الجمهورية الفرنسية[15].

لقد كانت الحركة الوطنية الجزائرية تعلم أنها مستهدفة من قبل الحملة التي باشرها جيش التحرير الوطني، لكنها واصلت سياستها المعادية لفرنسا في فرنسا والجزائر. وقام التنظيم السري للحركة الوطنية الجزائرية "صوت الشعب" بتوجيه نداءات عن طريق البريد إلى بعض الشخصيات السياسية الفرنسية والمسلمة في عمالة قسنطينة[16].

وردا على مناشير جيش التحرير الوطني التي وصفت الحركة الوطنية الجزائرية بـالحركة التخريبية التي تسعى جاهدة للقضاء على الثورة، استعمل المصاليون كلمات

لاذعة في نشريتهم الموجهة للشعب الجزائري، وطالبوا من السكان الالتحاق بصفوف الحركة والاستجابة إلى مبادرة الزعيم مصالي الذي راسل الرئيس الأمريكي إيزنهاور عبر فيها عن سخطه وتذمره من السلطة الفرنسية في الجزائر، كما نشرت الحركة مذكرة بعنوان "الشباب الفرنسي" وزعت على شباب المتروبول لتوعيتهم بالقضية الجزائرية[17].

وعلى غرار الاغتيالات المنظمة من قبل الحركة المصالية في فرنسا ضد جناح جبهة التحرير الوطني، اعترفت الصحافة أخيرا بأن "منظمة مصالي" هي المسؤولة عن حوادث الاغتيالات في الأراضي البلجيكية[18]. ومن جهة أخرى نظمت جبهة التحرير الوطني صفوف فروعها الفتية في فرنسا، وراحت تلاحق نشطاء الحركة المصالية كما كان الحال مع مبارك فيلالي أحد المقربين من مصالي الذي سقط متأثرا بأربع طلقات نارية في الظهر يوم 7 أكتوبر 1957 بباريس وتوفى بعد 48 ساعة في مستشفى (Salpetriére)[19]. وحتى مصالي بنفسه تمكن من النجاة بقليل من محاولة اغتيال دبرت ضده في شهر سبتمبر 1959 في بيته بـ(Chantilly) أين كان تحت الإقامة الجبرية بعد 22 سنة قضاها ما بين السجن داخل الزنزانة والمنفى[20].

واعترفت تقارير مصلحة الربط للشمال الإفريقي أنّ ثورة بدون هوادة اندلعت بين جبهة التحرير الوطني (أحمد بن بلة- ومحمد بوضياف) والحركة الوطنية الجزائرية (مصالي الحاج). وبعد نشر الطرفان المناشير التحريضية في شهر أكتوبر 1955، اتضح أن جبهة التحرير الوطني تريد الإجابة في الحين وبعنف للرد على الحركة الوطنية الجزائرية. وللعلم أن هذه الأخيرة دخلت في العمل المباشر مع السلطة الاستعمارية وطلبت من جماعاتها اتخاذ كل التدابير لإرغام فرنسا الجلوس على مائدة المفاوضات[21]. وللتذكير فإن قادة جبهة التحرير الوطني عارضوا مبدأ المبادرة الفردية وذلك من أجل السيطرة على قوات جيش التحرير الوطني، وحتى لا يتمكن أي دخيل الاستفادة من الثورة كما كتب أحمد بن بلة. وهكذا ضيعت الحركة المصالية مكانتها نتيجة اختلافها عن جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني من حيث الديناميكية وروح الانضباط التي تميز بهما قادة أول نوفمبر 1954[22]. وعرفت هذه الفترة محاولة جبهة التحرير الوطني فتح قيادة للمقاومة في شمال المغرب الأقصى لتكون جبهة للانتشار في جبال الريف المطلة على الحدود الجزائرية-المغربية، كما أصدرت العدد الأول من مجلة "المقاومة الجزائرية" يوم 22 أكتوبر 1955 ووزع في سرية خلال شهر نوفمبر[23]. ومن جهته حاول شيخ الإصلاحيين عباس بن شيخ حسين خلال مهمته

بالقاهرة منذ 25 أكتوبر، إقناع البشير الإبراهيمي بالابتعاد عن الحركة الوطنية الجزائرية "المصالية" والالتحاق بجبهة التحرير الوطني[24].

لقد تطرقت الصحافة الفرنسية إلى الصراع بين الجبهة والمصاليين، وشنت حملة دعاية على "المحاربين الميصاليين" الذين سلحتهم فرنسا، كما كشفت عن المحاولات التي يبذلونها من أجل تهدئة الموقف، ورافقت عملية نشر المقالات، نشر صور عديدة لجنود يحملون جنبا إلى جنب العلمين الجزائري والفرنسي تثني على هذا التعاون الأخوي[25]. ودعما للحركة المصالية، واصل أتباعها الظهور في عمالة قسنطينة وعلى رأسهم بلقاسم أرزقي المعروف ببلقاسم، وهو الحارس الشخصي السابق لمصالي الحاج الذي أصبح عون ربط للحركة الوطنية الجزائرية. ولتعزيز وجود الحركة داخل الجماهير، طالب المصاليون بمقاطعة الاحتفال بالعيد الكبير الذي اعتبروه يوم حداد تخليدا لأرواح الشهداء الذين سقطوا يوم 20 أوت 1955 [26]. واستغلت الحركة الوطنية الجزائرية هذه الأحداث الدامية لتوزع منشورا يومي 22 و23 جويلية بعنوان "قام الاستعمار الفرنسي وبطريقة جبانة بقتل 15000 جزائري لتبرير تطبيق حالة الطوارئ والاستمرار في إبادة الشعب الجزائري"[27]. واتفق الجناح المصالي بمدينة "لياج" البلجيكية على القيام بزيارة "الزعيم الوطني" الذي كان تحت وطأة قرار النفي يوم الاحتفال بمولد النبوي الشريف المصادف ليوم 29 أكتوبر القادم[28].

لقد شكل الجنرال بلونيس فرقته العسكرية وقام بتجنيد المتعاطفين مع الحركة الوطنية الجزائرية منذ منتصف سنة 1955 وكانت مدينة الجزائر منطلقا للعملية. ونتيجة تمكن جبهة التحرير الوطني وبسرعة إقناع المسئولين عن الحركة الثورية الجديدة بالنوايا الحقيقية من وراء هذا التأسيس، التحق معظمهم بثورة أول نوفمبر مما عزل قائدهم بلونيس الذي اضطر الهروب إلى "البويرة"، أين أصدرت الإدارة العليا أوامرها إلى السيد (كولونا) بالاتصال ببلونيس... وفعلا اتصل به وأبدى ارتياحه بالتعاون معه[29].

وللإشارة فإن سنة 1957 كانت دامية، حبث بلغت فيها عمليات تصفية الحسابات مرحلة لم تبلغها السنوات الأولى للثورة بين جبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية من أجل كسب الرأي العام الجزائري[30]. ومن المؤسف أن عملية "ملوزة" أسالت الكثير من الحبر واستغلتها السلطة الفرنسية لضرب الثورة في العمق بعدما تمكنت فرق جيش التحرير الوطني من تطويق المنطقة وإبادة سكانها. والمعلوم أن هذه المنطقة لم يصل إليها الجيش الفرنسي إلا يومين بعد الحادثة وتمكن من إحصاء 315 جثة[31]. وأصيب الجنرال بلونيس بالفزع نتيجة ما تعرض إليه سكان "ملوزة" من

مجزرة، حيث خسر فيها معظم مساندیه وهو الشيء الذي دفعه إلى مقابلة النقيب الفرنسي كمبيت(Combette) المسئول على المنطقة ليخبره أنه مستعد للاتحاق بالجيش الفرنسي...[32]. كان بلونيس من أشد أعداء الثورة، فقد كان له دور معادي لها بالتنسيق مع الإدارة الاستعمارية في مناطق الولاية الرابعة من البليدة، المدية، الجلفة ثم انتقل إلى مناطق الولاية السادسة بالجنوب بعدما اشتد عليه الخناق من قبل المجاهدين، بعدما تم ذبح ثمانية عشر شخصا من أتباعه يوم 11 مارس 1956، وأربعة أيام بعد ذلك أي يوم 15 مارس 1956 تم ذبح خمسة عشر شخصا آخر من قبل المجاهدين التابعين للمنطقة الثالثة التي كان يقودها كريم بلقاسم[33]. وأمام ضغط الثورة وانتصارها في الميدان، تراجع بلونيس الذي بقي وفيا لزعيمه مصالي إلى غاية تصفيته يوم 2 ماي 1958 من قبل المجاهدين. ويعود منطلق هذه التجربة إلى كون أن الفرنسيين حاولوا تجنيد بلونيس للعمل ضد الثورة، لا سيما ما بين عامي 1954 و1958، وهو تاريخ تصفيته، لكن بقي أنصاره يحاربون الثورة وأتباعها إلى غاية وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962[34]. لقد كانت منافسة التيار المصالي المتمثل في الحركة الوطنية الجزائرية وفية للزعيم الكبير مصالي الحاج، ووقفت الشرطة الفرنسية ضاغطة ومانعة لأي زيادة في عدد المناضلين الذي لم يتجاوز 36 ألف في كل ولاية[35]. وزادت فيدرالية فرنسا التابعة لجبهة التحرير الوطني الأمور تعقيدا بعدما اكتسحت الساحة السياسية في فرنسا، وأثبت جيش التحرير الوطني جدارته في ميدان الحرب ضد الجيش الفرنسي وإدارته الاستعمارية من جهة، وإقناع الشعب بعدالة قضيته وضرورة تجنيده في صفوف الثورة لمواجهة الحركة المصالية ومن اختاروا المولاة للاستعمار من جهة أخرى.

وعموما فإنّ التقارير الفرنسية أشارت أن أصل الخلاف "النظري" بين مصالي وجبهة التحرير الوطني سببه الخلاف على شروط المفاوضات ولكنه من الواضح أن السبب الوحيد الذي من أجله يطالب مصالي بمائدة مستديرة هو رغبته في العودة إلى طريق رفض أن بسلكه وأن يتحمل مسؤوليته في البداية[36]. وكلفت هذه الصراعات والاختلافات الكثير من أجل ضمان البقاء على حساب الضحايا الأبرياء وكانت الحرب ضد الحركة الوطنية الجزائرية على وجه التحديد أكثر دموية في فرنسا كما في الجزائر، وكان الحوار الداخلي داخل الجبهة أحيانا قاسيا[37].

ومن أجل تفويت الفرصة على أعداء الثورة وإفشال مشروع ديغول وسياسته التي لخصها خطابه في قسنطينة عام 1958 تحت ما أطلق عليه بـ"سلم الشجعان"، أسس الجناح الثوري "الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية" في القاهرة برئاسة فرحات عباس

كما نعلم، واستمر الحزب الشيوعي الجزائري يدعم جبهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة بينما أدان هذا الأخير الحركة الوطنية الجزائرية...[38]. ولم تجرؤ منظمة مصالي على مناهضة الحكومة المؤقتة علنا خوفا من استنكار البلاد الآسيوية الإفريقية لها[39].

وأخيرا علق المؤرخ الجزائري يحي بوعزيز على طبيعة الصراع بين الإخوة الأعداء داخل الحركة الاستقلالية خاصة موقف الزعيم الذي تخلف عن الركب حين قال:" وقد حان الوقت لعلاج مشاكل هذا الرجل مصالي الحاج وقضاياه ومواقفه من قادة الحركة الوطنية الجزائرية الذين يعتبرون كلهم تلاميذ له تخرجوا من مدرسته الوطنية الاستقلالية ولكنهم تمردوا عليه عام 1954 وألحق معهم فيما قاموا به وما فعلوه لأنه بسبب نفيه المستمر وإبعاده عن البلاد أصبح لا يدرك الأشياء على حقيقتها فتجاوزه الزمن وسيبقى مسئولا على مواقفه ما بين 1954 و1962، كما سيبقى قائدا ومؤسسا للحركة الوطنية الجزائرية الاستقلالية[40].

ونتيجة التناقضات التي عرفتها الحركة الوطنية الاستقلالية ما بعد الحرب العالمية الثانية إثر ببروز حرب الزعامات إلى السطح، كان من البديهي أن تمرّ الثورة بتناقضات أخرى إثر ظهور جناحين سياسيين وعسكريين داخل صفوفها في الداخل والخارج بين الرافضين لزعامة مصالي الحاج والموالين لها. وكان لهذا الانشقاق تداعيات حقيقية كادت أن تعصف بالثورة في مهدها لولا عزم القيادة الجماعية لجبهة التحرير الوطني التي تمكنت من تخطي جمع الصعاب والوقوف بالمرصاد للمنشقين سياسيا وعسكريا مما فوت الفرصة على السلطة الاستعمارية وإدارتها على رأسها جاك سوستيل الذي خاب ظنه بعدما فشلت ورقته الرابحة لما دعّم جناح بلونيس أملا في ربح المعركة بتقاتل الإخوة الأعداء، لكن كل هذه المحاولات واجهتها جبهة التحرير وجش التحرير الوطني بصرامة وذلك بالتدخل السريع، والتصدي للمآمرات مع انتهاج سياسة التوازن في صفوف القيادة الجماعية، وجعل الشعب يؤيد ثورته بالإقناع تارة وبالضغط تارة أخرى لدفع ما تبقى من المتخاذلين والمترددين الالتحاق بجبهة التحرير الوطني التي أصبحت قبل مضي سنة "الممثل الشرعي للثورة والشعب الجزائري".

الهوامش:

[1]- يحي بوعزيز، الاتهامات المتبادلة بين ميصالي حاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني (1946-1962)، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2003، ص,11.

[2]- المرجع نفسه، ص.15.

[3]- المرجع نفسه، ص. 30.

[4]- المرجع نفسه، ص.23.

[5]-Hafid Khatib, 1er Juillet 1956 : L'Accord FLN-PCA, Office des Publications Universitaires, Alger, 1991, p.47.

[6]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص. 110.

[7]- A.O. M, GGA, Carton N° 11H/65, Dossier Service des Liaisons Nord-Africaine, Rapport Mensuel d'Information sur L'Activité Musulmane dans Le Département de Constantine, Mois de Mars 1954.

[8]- Ibid.

[9]- يحي بوعزيز، السابق، ص.145.

[10]- A.O.M, GGA, Carton N° 11H/65, op.cit, Mois D'Avril 1955.

[11]- Ibid, Mois de Mai 1955.

[12]- Ibid.

[13]- Ibid, Mois de Juillet 1955.

[14]- Ibid, Mois d'Août 1955.

[15]- Ibid, Mois de Juillet 1955.

[16]- Ibid, Mois d'Octobre 1955.

[17]- Ibid.

[18]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص.165.

[19]- Khaled Merzouk, Messali Hadj et ses Compagnons à Tlemcen, Récits et Anecdotes de Son Epoque (1898-1974), El Dar El Othmania, Algér, 2008, p.239.

[20]- A.O.M, GGA, Carton N° 11H/65, op.cit, Mois de Novembre 1955.

[21]- Ibid.

[22]- Ibid.

[23]- Ibid.

[24]- Khaled Merzouk, op.cit, p.239.

[25]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص.145.

[26]- المرجع نفسه، ص.146.

[27]- Khaled Merzouk, op.cit, p.239.

[28]-A.O.M, GGA, Carton N° 11H/65, op.cit, Mois de Juillet 1955.

[29]- Ibid, Mois de Septembre 1955.

[30]- Ibid.

[31]- Patrck Eveno, Jean Planchais, La Guerre D'Algérie, Editions Laphomic, Alger, 1990, p.171.

[32]- Ibid.

[33]- Charles-Robert Agéron, Gènese de L'Algérie Algérienne, Editions Bouchéne, Paris, 2OO5, p.590.

[34]- الرائد سي لخضر، شاهد على اغتيال الثورة، ط1، دار الحكمة، الجزائر، 1990، ص.8.

[35]- Jean-Claude Vatin, L'Algérie Politique Histoire & Société, El-Maarifa, Algér, 2010, p.274.

[36]- Patrck Eveno, op.cit, p.169.

[37]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص.135.

[38]- Hafid Khatib, op.cit, p.108.

[39]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص.173.

[40] -المرجع نفسه، ص.5.